دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية على وزارة المالية بالجمهورية اليمنية)

ياسين سيف مقبل علي
قسم المحاسبة-كلية العلوم الإدارية والحاسبات - جامعة البيضاء
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v3i2.150

الملخص

هدف البحث بشكل رئيس إلى التأكد من مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها:

1- أظهرت النتائج أن مدخلات نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (24%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

2- تشير النتائج إلى أن عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (33%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

3- أظهرت نتائج التقدير أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (53%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

وعلى ضوء نتائج الدراسة أوصى البحث بجملة من التوصيات منها:

1- على الإدارة العليا بشكل عام ومنسق مشروع وحوسبة وزارة المالية إعادة النظر في مدخلات وعمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية؛ لكي تساهم في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

2- على الإدارة العليا بوزارة المالية التنسيق بين الإدارة العامة للرقابة والتفتيش وبقية الإدارات ذات العلاقة بوزارة المالية؛ بهدف فعالية نظام الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

3- على الإدارة العليا في مشروع التحديث والحوسبة بوزارة المالية استكمال البرامج الخاصة بالرقابة الداخلية واستكمال الربط الشبكي وتوفير البرامج والأجهزة اللازمة لذلك.

Abstract

The main objective of the research is to make sure to what extent that the accounting information system contributein achieving internal observation and evaluateing the financial performance in the Ministry of Finance of the Yemeni Republic.

The study depended on the descriptive anajytical method.

The study found many findings , the most important of which are the following:

1 - Accounting information systems contribute with (53%) in achieving internal control observation in the Ministry of Finance in the Republic of Yemen.

2 - The accounting information systems contribute with (58%) in evaluating the the financial performance in the Ministry of Finance in the Republic of Yemen.

3-Applying the aacounting suggested model leads to to the effectiveness of the internal controlling observation and evaluating the financial performance in the Ministry of Finance in the Republic of Yemen.

In relation to the the findings of the study ،the researcher recommended a set of recommendations ،the most important of which are:

1- The higher administration in general and the project coordinater and accountancy in particular of the Ministry of Finance should readjust the inputs and the operating processes of the accounting information system so as to contribute in achieving internal control observation in the Ministry of Finance in the Republic of Yemen.

2- The higher administration in the ministry of finance should coordinate between the general administration of the controlling –observation and the cheking and the other admenistrations which have a relation with the financial finance with the altimate aim to activating the internal control observation and evaluating the financial performace in the Ministry of Finance.

3-The higher administration of the accounting and improving project the Ministry of Finance should complete and complish the programs of the internal obseravation-controll ad evaluating the the financial performance and completing the coordinating networking، and providing the software programs and hardware instruments that are neccerary to do so

أولًا– الإطار المنهجي:

تمهيد:

يعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في وزارة المالية بالجمهورية اليمنية تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في مختلف الوزارات والجهات الحكومية التي بدأت بتطبيق نظم المعلومات المالية والمحاسبية، حيث تم الانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية وأنظمة الحاسب الآلي غير المترابطة، واستبدالها بنظم معلومات محاسبية موحدة ومتكاملة، مربوط شبكيًا مع كل من وزارة المالية والجهات الحكومية بشكل مباشر.

لذلك زاد الاهتمام بمدى فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية على المنشآت؛ لأن من مقومات العمل الناجح سواء أكان تجاريًا أو صناعيًا أو خدميًا وجود أو توافر معلومات محاسبية مناسبة وملائمة، ووجود إدارة ذات كفاءة عالية، بحيث يمكن لهذه الإدارة وضع خطط للمدى القصير أو المدى الطويل، ولأهمية المعلومات المحاسبية في المنشأة، وضرورة توافرها بالقدر الكافي لتيسير العمل؛ كان لابد بجانب المعلومات المحاسبية توافر المتطلبات اللازمة لضمان ونجاح العمل بصورة متكاملة، وكان لابد من تطوير وتخطيط العمل المحكم؛ حتى تتمكن الإدارة من إصدار القرار المناسب بالقدر الذي يحقق كل الأهداف التي تحددها المنشأة.

ومن هنا يأتي هذا البحث بوصفه مساهمةً عملية لبيان دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في أن وزارة المالية بالجمهورية اليمنية لم تستفد من مشروع تحديث المالية العامة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة حالياً، وذلك لتحقيق الرقابة الداخلية، والذي تنعكس آثاره بتغيير جذري في طبيعة العمل المحاسبي بالقطاع الحكومي بالجمهورية اليمنية، بناءً على ما تقدم تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

السؤال الرئيس الأول: هل تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية؟

والذي يتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

1- هل تساهم مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية؟

2- هل تساهم عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية؟

3- هل تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

1- الأهمية العلمية:

أ- تنبع أهمية البحث في المساهمات المتوقعة لنتائجه، والتي قد تفيد في تحقيق الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الحكومي بالجمهورية اليمنية.

ب- يشكل هذا البحث إضافة إلى الدراسات المحاسبية في مجال نظم المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية.

ج- يستمد هذا البحث أهميته العلمية بصفة عامة من النتائج والتوصيات المتوقعة منه، والتي يمكن أن تنعكس آثارها بتغيير في طبيعة العمل المحاسبي بالقطاع الحكومي.

2- الأهمية العملية:

أ- العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية بوزارة المالية بهدف تحقيق الرقابة الداخلية.

ب- ضبط أوجه الإنفاق وتطوير مصادر الإيراد وتنميتة، وبالتالي العمل نحو التغلب على عجز الموازنة، دعما لمتطلبات التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

ج- توضيح أهميه نظام المعلومات المحاسبي وبيان مساهمته في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

أهداف البحث:

الهدف الرئيس للبحث تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

ويتفرع منه عدة أهداف فرعية:

1- التعرف على مدى مساهمة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

2- تحديد دور عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

3- دراسة دور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضية الرئيسة : (تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية). والتي تنبثق منها ثلاث فرضيات فرعية كالتالي:

1- تساهم مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

2- تساهم عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

3- تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

منهج البحث:

لدراسة هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم المنهجين التاليين:

1- المنهج الوصفي الذي من خلاله تم استعراض ووصف دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية ودوره في تأدية المهام المتعلقة به، و كذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل البحث.

2- المنهج التحليلي الذي تم من خلاله شرح وتحليل الإحصائيات والجداول المتعلقة بالبحث.

مصادر جمع البيانات:

تتمثل أدوات جمع البيانات في:

1- **مصادر أولية:** تمثلت في استقصاء المبحوثين عن طريق الاستبانة التي أعدت لأغراض البحث، توزع على عينة الدراسة، والمكونة من الموظفين، ومديري الحسابات، ومديري الشؤن المالية، والفنيين العاملين بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

2- **مصادر ثانوية:** استقراء ما جاء في الأدب المحاسبي السابق في موضوع البحث، واستنباط الإطار المفاهيمي للموضوع من خلال الكتب، والدوريات، والنشرات، والمصادر الممكنة من خلال المواقع المتوفرة على شبكة الإنترنت، وذلك بالتركيز على مواقع الدوريات العالمية، ومواقع الجامعات بشكل خاص؛ وذلك لاستقصاء أحدث المستجدات.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: تتمثل في مختلف قطاعات وإدارات وزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

2- الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة 2020م.

3- الحدود البشرية: يتمثل مجتمع البحث من الموظفين، ومديري الحسابات، ومديري الشئون المالية، والفنيين العاملين بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

4- الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

ثانيًا- الدراسات السابقة:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، ثم الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة (جهاد قراقيش، 2004م)

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل يؤدي اتباع أساليب (توثيق النظم، ورقابة الأجهزة، والرقابة على الأصول و المدخلات ومعالجة البيانات والمخرجات) إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات؟ هدفت الدراسة، إلى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن أنظمة الرقابة الداخلية تواجه تحديات كثيرة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، منها غياب التوثيق المستندي لأغلب عمليات النظام المحاسبي، وتعقيد إجراءات المعالجة المحاسبية التي تتم من خلال الأنظمة المحوسبة، صعوبة تتبع العمليات في ظل غياب آلية محوسبة لتتبعها، وبنفس الوقت تشغيل النظام في ظل غياب عنصر مهني مؤهل تكنولوجيا. أن الطبيعة غير الملموسة للنظم، وغياب التوثيق المستندي لأغلب عملياته؛ ساهما بشكل مباشر في إيجاد بعض المشاكل مثل آلية حماية النظام من الاختراقات، وآلية حماية بيانات عملاء الشركة. كما أن من أهم النتائج: أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وأضفى مصداقية عالية على مخرجات النظام المحاسبي، وهذا ما يمكن الشركات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات من المنافسة بشكل فاعل، ويمكنها من تذليل جميع العقبات، وتخفيض كلفة التشغيل على المدى البعيد، كما يمكنها من المحافظة على أصولها بشكل أفضل من الأنظمة التقليدية.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة قد ركزت على معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وتتميز دراسة الباحث عنها في تناولها دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى اختلاف بيئة التطبيق.

2- دراسة (بدر الدين آدم، 2012م)

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية: هل الالتزام بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية العامة وعلى التطبيقات يؤثر على أداء وكفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم الإلكترونية؟ هل بيئة النظم الإلكترونية أوجدت مشاكل ومخاطر لنظام الرقابة الداخلية، لم تكن موجودة في البيئة التقليدية؟ هل استخدام الحاسوب يؤثر على أداء كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية؟ هل أداء كفاءة وفعالية عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية تأثرت باستخدام أساليب التقييم المحوسبة؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب نظام الرقابة الداخلية العامة، وعلى التطبيقات المستخدمة في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية وأثرها على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وتبيان الأساليب التقليدية المعدلة وأساليب التقييم المحوسبة المستخدمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية. النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن نظام الرقابة الداخلية لم يعد مجرد مجموعة من الإجراءات والسياسات الثابتة والمحددة مسبقاً من قبل الإدارة؛ بل أصبحت عملية ديناميكية مستمرة لتواكب التطورات المتسارعة للبيئة الإلكترونية. إن الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية لتحقيقها في ظل بيئة النظم الإلكترونية لن تختلف عنها في ظل بيئة التشغيل التقليدية؛ ولكنها ستصبح أكثر تعقيدًا وذلك لطبيعة بيئة النظم الالكترونية وما يحيط بها من مخاطر. ولكنها ستصبح أكثر تعقيداً وذلك لطبيعة بيئة النظم الإلكترونية وما يحيط بها من مخاطر. أدى استخدام النظم الحديثة القائمة على استخدام الحاسبات الإلكترونية إلى تحسين كفاءة وفعالية تقييم نظم الرقابة الداخلية وتحقيق وفرة في التكاليف؛ وذلك نتيجة لاستغلال سرعة ودقة الحاسب في تنفيذ مهام عملية التقييم. الالتزام بتطبيق أساليب الرقابة الداخلية العامة وعلى التطبيقات يزيد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

يلاحظ على هذه الدراسة تركيزها على أساليب نظام الرقابة الداخلية العامة، وعلى التطبيقات المستخدمة في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبيان الأساليب التقليدية المعدلة، وأساليب التقييم المحوسبة المستخدمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتتميز رسالة الباحث عنها بتناولها دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى اختلاف بيئة التطبيق.

3- دراسة (عون الشبيل، 2016م)

تكمن مشكلة الدراسة بوجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية الأردنية، وانبثقت عن المشكلة الرئيسة ثلاثة أسئلة رئيسة، وهي هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على كفاءة وفعالية (الرقابة المالية – الرقابة الإدارية– الرقابة البيئية) في الجامعات الحكومية؟

الهدف الرئيس من الدراسة هو معرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على كفاءة وفاعلية وحدات الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاثة، وهي الرقابة المالية والإدارية والبيئية في الجامعات الحكومية الأردنية. توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، من أهمها: وجود تأثير مرتفع لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في الجامعات الحكومية الأردنية على كفاءة الرقابة المالية في أجهزة الرقابة الداخلية، وكذلك تأثير مرتفع على فاعلية الرقابة المالية في هذه الأجهزة ووجود تأثير متوسط على فاعلية الرقابة الإدارية في هذه أجهزة الرقابة الداخلية، وكذلك تأثير متوسط على فاعلية الرقابة الإدارية في هذه الأجهزة، وكما خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد تطبيق للرقابة البيئية في الجامعات الحكومية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وحدات

الرقابة الداخلية بالجامعات الأردنية، واختلفت دراسة الباحث عنها في أنها تطرقت لدور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى اختلاف بيئة التطبيق.

4- دراسة (فاطمة دارس، 2018م)

تكمن مشكلة الدراسة في أن اعتماد المصارف على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية قد يتطلب تطوير نظام الرقابة الداخلية اليدوي لمواكبة احتياجات التشغيل الإلكتروني للبيانات، مما قد يؤثر على درجة كفاءة التشغيل، والحد من المخاطر المرتبطة بالنظم المحاسبية، بناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومدخلات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأساليبه، ومدى مساهمته في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: يعكس نظام الرقابة الداخلية مدى التزام المصارف السودانية بالإجراءات والقواعد التي تعمل على تحسين السياسات المحاسبية. معالجة البيانات بواسطة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يساعد في تحليل البيانات المحاسبية بسهولة ويسر.

يتضح للباحث أن الدراسة ركزت على أثر نظام الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتتميز رسالة الباحث في أنها تناولت دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بالتطبيق على القطاع الحكومي ممثله بوزارة المالية.

5- دراسة (عصام دلول، 2019, ص 121-126)

تكمن مشكلة الدراسة في وجود علاقة بين توافر مقومات الرقابة الداخلية في المؤسسات شبه الحكومية (الخدمية) في قطاع غزة، و تحديد درجة تأثير كل من المقومات الرقابية، وأنظمة الضبط الداخلي، والأنظمة المحاسبية، والأدوات الرقابية؛ على الوضع الداخلي للمؤسسات، إضافة إلى تحديد دور مؤسسات الرقابة والتدقيق على الوضع الداخلي في تحليل وتقييم الأوضاع الداخلية والرقابية للمؤسسات الحكومية(الخدمية) في قطاع غزة، وتهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم الأوضاع الداخلية والرقابية للمؤسسات الحكومية(الخدمية) في قطاع غزة، وبيان جوانب الضعف والقصور في الجوانب الرقابية المطبقة في المؤسسات شبه الحكومية، إضافة إلى بيان مدى التزام المؤسسات شبه الحكومية بتطبيق الإجراءات الرقابية حسب الأصول العلمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود ازدياد محدود في الوضع الداخلي للمؤسسات شبه الحكومية في قطاع غزة، وأن هذا الازدياد ينحصر في دعم مجال اقتناء الأصول الخاصة بالمؤسسات شبه الحكومية، كما تبين أن المصدر الأكبر من مصادر دعم المؤسسات شبه الحكومية هي من الدولة تليها في دعم المؤسسات العربية، بينما الدعم المحلي والتبرعات من السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل جزءًا بسيطًا من الموارد المالية للمؤسسات شبه الحكومية.

يتضح للباحث أن الدراسة تناولت مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية في المؤسسات شبه الحكومية (الخدمية)، وتتميز رسالته عنها في أنها تناولت دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى اختلاف بيئة التطبيق.

الفصل الأول
نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى معرفة مفاهيم ومراحل تطور وأهداف ومكونات وخصائص ووظائف وأهمية نظم المعلومات المحاسبية كما يلي:

أولًا- مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية:

عُرّفت نظم المعلومات المحاسبية على أنها: "تلك الجزء الأساس والمهم من نظم المعلومات الإدارية في الوحدة الاقتصادية الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية" (أم كلثوم هواري وآخرون,2016م, ص 146-147).

وعُرّفت نظم المعلومات المحاسبية بأنها "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع Accumulate وتبويب Classify ومعالجة Process وتحليل Analyzeوتوصيل Communicate المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية والداخلية" (بشاري,2010.ص10).

وعُرّفت نظم المعلومات المحاسبية بأنها نظم تجمع، وتسجل، وتخزن، وتعالج البيانات؛ من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار (ستينبارت وورومني,2009م,ص27).

وتُعَرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها "وحدتان فأكثر، تعمل فيما بينها؛ لتحقيق هدف أو أكثر من هدف، وعادةً ما تتألف الأنظمة من أنظمة فرعية، كلاً منها يعمل على وظيفة معينة داعمة للنظام الأكبر (الشامل)" (سيد عطا الله,ص 29). كما يمكن اعتبار نظم المعلومات المحاسبية" بأنها مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معًا، على جمع، واسترجاع، ومعالجة، وتخزين، ونشر المعلومات المحاسبية؛ لدعم عملية صنع القرار، والتنسيق، والرقابة، والتحليل والملاحظة"، وهي بنفس الوقت مجموعة من الأفراد، والتجهيزات، والإجراءات، والبرمجيات، والاتصالات وقواعد البيانات، تعمل يدويًا، أو ميكانيكيًا، أو آليًا، على جمع المعلومات المالية، وتخزينها، ومعالجتها، ومن ثم بثها للمستفيدين(Loudon.2008. p13.) .

ويرى الباحث بأن أدق تعريف لنظم المعلومات المحاسبية يتمثل في كونها نظم معلومات تتكون من مجموعة مترابطة من الموارد والعناصر المادية والبشرية، وسلسلة من الإجراءات يتم تنفيذها وفق خطوات منتظمة، ومتتالية، وتنسيق محكم، وتمثل مدخلاته في البيانات المالية، التي تخص أحداث المؤسسة، والمدونة في سجلات المؤسسة اليدوية، أو الإلكترونية، ومن ثم تشغيلها، ومعالجتها وفق أسس محددة؛ لتنتهي بمخرجات النظم المتمثلة في المعلومات المالية المتضمنة في الكشوف والتقارير المالية، ومحاولة تقديمها إلى الأطراف المستخدمة لها على أحسن وجه ممكن للمساعدة في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

ثانيًا- أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

تهدف نظم المعلومات المحاسبية إلى توافر المعلومات لمختلف الأفراد والجهات التي تستخدمها سواء كانت داخلية، مثل المديرين والموظفين داخل المؤسسة، أو خارجية مثل: الدائنين والموردين والمستهلكين والمساهمين والجهات الحكومية واتحادات العمل وغيرهم، ويمكن تلخيص أهم أهدافه في ما يلي: (الدهراوي,2002م، ص 17).

1- تقديم معلومات تساعد في إجراء العمليات اليومية.
2- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.
3- تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات.

ويرى الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة وهي، ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية، والقدرة على التعامل مع المستقبل، وتوافر المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.

ثالثاً- أهمية نظم المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من الأسباب التي تؤكد على أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المنظمة، منها(ستينبارت ورومني,2009م, ص 36-29):

1- تعقد الأنشطة الإدارية بسبب زيادة حجمها، وتحويلها إلى الآلية الإلكترونية للبيانات.
2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت بصورة كبيرة في تعقد مهام الإدارة.
3- وسائل اتخاذ القرارات المتاحة بالرغم من تعقد الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المدير.
4- التطور في وسائل اتخاذ القرارات خصوصًا استخدام نماذج الأساليب الكمية أي الرياضية والإحصائية في تحليل المشاكل الإدارية والمحاسبية.
5- ازدياد التنافس على الموارد والمصادر الداخلية في عملية الإنتاج.
6- ضرورة وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرارات.

رابعًا- خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

فيما يلي سنتطرق إلى الخصائص الأربعة المتفق عليها في جميع الدراسات(أم كلثوم هواري وآخرون,2016م, ص 148):

1- القابلية للفهم: تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدمها.
2- الملاءمة: يقصد بالملاءمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات.
3- الموثوقية: هي خاصية تتعلق بالمعلومات و التأكيد بأنها خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، ولتحقيق هذه الخاصية لابد من توافر الخصائص الفرعية والمتمثلة في التعبير عن الواقع بصدق (الصدق في التعبير)، القابلية للتحقق وحيادية المعلومات.
4- القابلية للمقارنة: تعد المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ونقصد بالتماثل هنا الإجراءات المحاسبية، والقياس، والتبويب، وطرائق الإفصاح والعرض المطبقة في مختلف المؤسسات نفسها.

خامسًا- المكونات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية:

تتكون من مجموعة من المكونات البشرية والمادية (الملموسة وغير الملموسة) المترابطة والتي تتفاعل معًا وفقًا لمفاهيم وإجراءات ومبادئ محاسبية معينة، وذلك بهدف تجميع البيانات المدخلة وتحويلها إلى معلومات مالية، وكذا إعداد المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها من جراء تجميع وتجهيز المعاملات المختلفة، ثم جعل بعض هذه المعلومات (المخرجات) متاحة للجهات الخارجية من جهة، وقيام المستويات الإدارية الداخلية باستخدام كافة المخرجات في ممارسة وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من جهة أخرى (حجر, 2000م، ص32).

و تتمثل هذه المكونات في ثلاثة عناصر رئيسية، هي(بشاري,2010.ص13):

1- الأفراد.
2- البيانات المالية والمحاسبية: والتي تمثل مدخلات النظام، والتي تستند إلى دورة مستندية، وإجراءات ضبط؛ للتحقق من صحتها قبل إدخالها في نظام المعلومات المحاسبي.
3- أجهزة مدخلات أو مخرجات أو أجهزة تشغيل: والتي تمثل ركيزة أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وتعد الأجهزة المستخدمة في تطبيق النظم.

سادسًا- الهيكل العام للدورات المحاسبية لنظم المعلومات المحاسبية:

يوضح هذا الهيكل طبيعة ونوعية الأنظمة الفرعية المكونة للنظام الرئيس ومجالات تداخلها مع بعضها البعض لتحقيق الهدف العام من النظام؛ ولتفهم طبيعة نظم المعلومات المحاسبية يجب تحليله إلى مكوناته الأساس الممثلة في الدورات المحاسبية، والدورة تمثل حدثًا يقع ويتكرر من آن لآخر، حيث ترتبط كل دورة بمجموعة من الجوانب التطبيقية لنشاط المنشأة، ويجب أن تسمح النظم المحاسبية بتتبع مسارات المراجعة الخاصة بالعمليات المحاسبية في السجلات، ويلاحظ أن الدورات التحليلية، والتي تمثل نظمًا فرعية داخل نظم المعلومات المحاسبية، وما يتعلق بها من إجراءات؛ تدخل جميعا ضمن الدورة المحاسبية العامة للنظام ككل، والتي يمكن تلخيصها في الخطوات الآتية(بشاري,2010. ص14–15):

1– إعداد المستندات الأصلية للعمليات الاقتصادية.
2– تسجيل العمليات في دفاتر اليومية.
3– الترحيل للأستاذ العام ورصد الحسابات.
4– إعداد ميزان المراجعة.
5– إجراء قيود التسويات الجردية.
6– إعداد القوائم المالية.
7– إجراء التسويات النهائية للحسابات وإقفالها والاستعداد لفتحها فى الفترة التالية.

مما تقدم يتبين للباحث أن نظم المعلومات المحاسبية تهدف إلى توافر معلومات مالية دقيقة، تتسم بالموضوعية والملاءمة إلى الإدارة الداخلية وإلى الأطراف الخارجية، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي الأفراد، والبيانات المالية والمحاسبية والتي تمثل مدخلات النظام، والأجهزة المستخدمة في تطبيق النظم، والتي تشمل أجهزة مدخلات أو مخرجات أو أجهزه تشغيل. ولتفهم طبيعة نظم المعلومات المحاسبية يجب تحليله إلى مكوناته الأساس الممثلة في الدورات المحاسبية، ويجب أن تسمح النظم المحاسبية بتتبع مسارات المراجعة الخاصة بالعمليات المحاسبية في السجلات.

سابعًا– أنواع نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن تقسيم نظم المعلومات المحاسبية إلى الأنواع التالية(متولي, 29):

1– متطور (ويستخدم التكنولوجيا).
2– بسيط (ويستخدم الورق والأقلام).
3– يجمع بين الاثنين أعلاه (يستخدم التكنولوجيا والأوراق والأقلام).

التكنولوجيا: ببساطه هي وسيلة أو أداة لخلق أو تحسين أو المحافظة على النظام.

ثامنًا– وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

تؤدي نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص في الوظائف الأربع الرئيسة التالية(الدهراوي, 2007م، ص55– 57):

1– جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية.
2– توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوافرها للمستفيدين.
3– توافر رقابة داخلية كافية.
4– الإجراءات لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة.

مما سبق يتضح للباحث أن نظام المعلومات المحاسبي يؤدي مجموعة من الوظائف، وهي: جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية– معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتخليص– توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين– توفير رقابة داخلية كافية– الإجراءات لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة.

الفصل الثاني

نظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

يلزم القانون إدارة الشركات أن تؤسس وتحافظ على نظام ملائم للرقابة الداخلية، وفي هذا الصدد سيوضح الباحث مفهوم وأهداف وافتراضات ومخاطر ومكونات وأهمية الرقابة الداخلية وذلك على النحو التالي:

أولاً– مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

عُرّف نظام الرقابة الداخلية بأنه: "مجموعة الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر، ونتيجة للتطور في الجانبين الاقتصادي والإداري والتنبه لأهمية الحفاظ على الأصول الأخرى بالإضافة للنقدية"(سلامة, 2010,ص 12- 13).

كما عُرّف بأنه: "الخطة التنظيمية، وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة، التي تتبناها المنظمة؛ لحماية أصولها، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدمًا" (قاسم,ص 110).

وعُرّف بأنه: "السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان بالالتزام بالسياسات، وحماية الأصول، ومنع، واكتشاف الغش، والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب" (العايب, 2010م, ص5).

وعُرّف بأنه: "كافة الوسائل والطرق والسياسات والإجراءات التي تتبعها المنشأة للمساعدة في تحقيق أهدافها، وضمان سير العمل، طبقًا لسياسات الإدارة؛ وذلك بهدف حماية الأصول من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام، والتأكد من دقة وصحة البيانات المالية المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، ومنع واكتشاف الغش والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، والإعداد المناسب للبيانات المالية، التي يمكن الاعتماد عليها بالالتزام بالسياسات والقوانين والانظمة التي تضعها الإدارة" (عياصرة, ص 343).

وتعد الرقابة الداخلية جزءًا لا يتجزأ من نظام حوكمة المنشأة وإدارة المخاطر، الذي تعرفه، وتؤثر فيه، وتتابعه الهيئة الإدارية بالمنشأة والإدارة والأفراد الآخرون، حتى يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة للمنشأة والتعامل مع التحديات التي تواجهها، بما يتسق مع استراتيجية إدارة المخاطر وسياسات الرقابة الداخلية التي تضعها الهيئة الإدارية(الاتحاد الدولي للمحاسبين, 2013, ص31).

ويستنتج من التعاريف السابقة أن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن:

1- مجموعة الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، والتأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر.
2- كافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنظمة لحماية أصولها، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية.
3- حماية الأصول من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام، والتأكد من دقة وصحة البيانات المالية المحاسبية، ومدى الاعتماد عليها.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الرقابة الداخلية هي: مجموعة الإجراءات والطرق المستخدمة من أجل حماية الأصول من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام، والتأكد من دقة وصحة البيانات المالية المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.

ثانيًا- أهداف نظام الرقابة الداخلية

تمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية بالآتي(قاسم, ص 101):

1- حماية الأصول.
2- دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها.
3- الالتزام بالسياسات الإدارية.
4- الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد.

ثالثًا- أهمية نظام الرقابة الداخلية:

هناك عوامل ساعدت على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية، هي (عمار, 2015, ص55):

1- كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها.
2- تفويض السلطات.

3- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة.
4- مسؤولية الإدارة على حماية أموال المنشأة.
5- تباين الصفات الشخصية للعاملين.
6- النظرة الاقتصادية.
7- المراجعة.

رابعًا- أنواع نظام الرقابة الداخلية:

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأنواع التالية:

1- أنواع نظام الرقابة الداخلية من حيث التوقيت:

(Certo Samuel C. ، Modern ، 1989، pp527- 528) تقسم الرقابة من حيث التوقيت إلى ثلاثة أنواع، هي: الرقابة السابقة، الرقابة المصاحبة، الرقابة اللاحقة.

طبيعتها: تقسم الرقابة الداخلية من حيث طبيعة النشاط الرقابي الذي تمارسه إلى نوعين، هما: الرقابة المالية، والرقابة الإدارية(الجندي,1981, ص 117).

2- أنواع نظام الرقابة الداخلية من حيث أهدافها أو موضوعها: تقسم الرقابة الداخلية، من حيث أهدافها أو موضوعها إلى نوعين، هما: الرقابة الإيجابية والرقابة السلبية(كلاب,2004، ص 49- 50).

3- أنواع نظام الرقابة الداخلية من حيث طريقة تنفيذها أو أدائها:

تقسم الرقابة الداخلية من حيث طريقة تنفيذها أو أدائها إلى نوعين، هما: الرقابة المستندية والرقابة الانتقادية(كلاب,2004، ص 52).

4- أنواع نظام الرقابة الداخلية من حيث الشخص الذي يؤديها:

وتقسم الرقابة الداخلية من حيث الشخص الذي يؤديها إلى ثلاثة أنواع، هي: الرقابة التلقائية(الذاتية)، والرقابة الرئاسية، والرقابة المتخصصة.

ويرى الباحث أن أنواع نظام الرقابة الداخلية يختلف بحسب طبيعة النشاط، وبحسب الهدف أو الغرض من الرقابة نفسها؛ فالمنشآت الخدمية تختلف طبيعة الرقابة الداخلية فيها عن المنشآت الصناعية، وكذا المنشآت الحكومية تختلف طبيعة الرقابة الداخلية فيها عن المنشآت الخدمية والصناعية.

خامسًا- مقومات نظام الرقابة الداخلية:

إن عملية الرقابة الداخلية الفعالة يجب أن تحتوي على العناصر (المقومات) التالية(دهمش, 2000، ص 203- 268):

1- خطة واضحة ومنطقية للوظائف التنظيمية، التي تمثل الخطوط العريضة الواضحة لصلاحيات ومسؤوليات كل وحدة تنظيمية والعاملين فيها، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المختلفة (التفويض والتمويل، والتشغيل، والتسجيل، والاحتفاظ بالأصول والأموال).
2- نظام مالي ملائم للعمليات والأنشطة؛ لتحديد العلاقات المالية، مع وجود إجراءات واضحة ومعقولة؛ لتسجيل النتائج المتعلقة بهذه العمليات والأنشطة.
3- وجود ممارسات إدارية سليمة تمكن من القيام بمهمات ووظائف وواجبات كل وحدة إدارية وكل شخص بداخلها بشكل فعال.
4- وجود معايير واضحة لجودة الأداء بالنسبة لأعمال الموظفين باختلاف مستوياتهم.
5- وجود الشخص المناسب في المكان المناسب الذي يجب أن يتمتع بالمقدرة، والأهلية، والخبرة، والتدريب الكافي للقيام بالأعمال المعهودة إليه بشكل مرض.
6- وجود نظام تدقيق داخلي جيد، مبني على أساس مهني فعال ومستقل بالنسبة للعمليات موضع التدقيق.

سادسًا- مستويات نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من ثلاثة مستويات، هي(شحاتة وآخرون, 2014.ص45):

1- الرقابة المانعة: تعد الرقابة المانعة أول خط دفاعي في هيكل الرقابة الداخلية، فالرقابة المانعة هي أساليب مصممة لكي تخفض

معدلات حدوث الأحداث غير المرغوب فيها، فالرقابة المانعة تفرض الالتزام بالأفعال المرغوبة أو المحددة مسبقًا، وبالتالي تستطيع أن تعزل الأحداث المنحرفة.

2- الرقابة الكاشفة: تشكل الرقابة الكاشفة ثاني خط دفاعي، والرقابة الكاشفة هي الأدوات، والأساليب، والإجراءات المصممة؛ لتحديد وكشف الأحداث غير المرغوب فيها التي تنجح في الهروب من الرقابة المانعة.

3- الرقابة التصحيحية: هي التصرفات التي يتم القيام بها لإبطال آثار الأخطاء التي يتم اكتشافها في المستوى السابق، ويوجد فرق مهم بين الرقابة الكاشفة والرقابة التصحيحية، فالرقابة الكاشفة تحدد الأحداث غير المرغوب فيها وتجذب الانتباه نحو المشكلة، أما الرقابة التصحيحية فإنها تصحح المشكلة.

الفصل الثالث

أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الرقابة الداخلية

تهدف إجراءات الرقابة الداخلية بصفة عامة إلى المحافظة على أموال المنشأة في مواجهة الأخطاء، والغش، والأمور الأخرى غير المرغوب فيها، وكفاءة استخدام هذه الأموال، وتوفير أدلة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، والالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية، ولتحقيق هذه الأهداف يقتضي الأمر توافر نظام محاسبي ملائم واستخدام أنظمة للضبط الداخلي.

أولًا- الحاجة إلى نظم محاسبية تلبي أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يقتصر عرض النظام المحاسبي في هذا المجال على القدر الذي يخدم موضوع الرقابة الداخلية، ويتناول هذا العرض بإيجاز أهداف النظم المحاسبية خطوات المنهج المحاسبي، وعناصر النظم المحاسبية (الهواري وتوفيق, ص 103-104).

1- أهداف النظم المحاسبية:

تهدف نظم المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أهداف رئيسة:

أ- قياس نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن كل فترة مالية(السنة المالية)، ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

ب- توفير المعلومات عن أوجه نشاط المنشأة بالشكل الذي يساعد إدارتها في التخطيط، الرقابة، واتخاذ القرارات.

ت- حماية أموال المنشأة، وذلك بوضع الإجراءات والتعليمات المالية اللازمة للرقابة على كيفية التصرف في هذه الأموال والمعالجة المحاسبية السليمة لهذه التصرفات.

وتزداد فاعلية النظام المحاسبي في توفير المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة عند اشتماله على نظام سليم للتكاليف وخطة للنشاط (الموازنة التخطيطية).

2- خطوات المنهج المحاسبي:

تشمل هذه الخطوات عملية تجميع البيانات المترتبة على العمليات التي تزاولها المنشأة، وتبويب هذه البيانات، وتلخيصها ثم عرض النتائج. ويتم تجميع البيانات من واقع المستندات المؤيدة لكل عملية في دفاتر اليومية المختلفة، والتي يتوقف عددها، وشكلها، وطريقة التسجيل بها على الطريقة المحاسبية المتبعة بالمنشأة (طريقة إيطالية، ألمانية، إنجليزية، فرنسية، أمريكية).

ويقتضي التبويب وضع البيانات المتشابهة في طبيعتها في مجموعة متجانسة(حسابات)، ويستخدم لهذا الغرض مجموعة من الحسابات الإجمالية والتحليلية التي يضعها دفتر أو دفاتر للأستاذ تبعًا للطريقة المحاسبية التي تسير عليها المنشأة.

ويشير التلخيص إلى تحديد المحصلة النهائية التي تمت على الحسابات المختلفة بقصد التعرف على

نتائج أعمال المنشأة باعتبارها وحدة محاسبية أو جزءًا منها.

ويتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها على مستخدمي البيانات المحاسبية في شكل تقارير ختامية في نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى تقارير دورية تقدم أثناء السنة لمساعدة الإدارة في أداء وظائفها بشكل فعال.

3- عناصر النظم المحاسبية:

تتكون النظم المحاسبية من مجموعة متكاملة من العناصر تشمل دليل محاسبي، مجموعة مستنديه، مجموعة دفترية، تقارير كما يلي (الهواري وتوفيق, ص 104-109):

أ- الدليل المحاسبي: عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات التي تستخدمها المنشأة مبوبة في مجموعة متجانسة ومرقمة (حسابات الأصول، حسابات الخصوم، حسابات حقوق الملكية، حسابات المصروفات، حسابات الإيرادات).

يتم وضع الدليل المحاسبي بالشكل الذي يسمح باشتماله على تقسيم للحسابات، تبعًا لمراكز المسئولية، مما يساعد في تحقيق الرقابة الفعالة على أوجه النشاط.

ب- المستندات: وتعد قرينة على إتمام العملية، كما أنها تمثل وسيلة للاتصال بين الإدارات المسئولة عن أداء العمليات والإدارة المحاسبية.

وعند تصميم المستندات الداخلية يتعين مراعاة عدة اعتبارات، من أهمها:

- أن يتلاءم التصميم مع الغرض الذي يستخدم من أجله المستند.
- البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه ممن يستخدمه.
- وجود ترقيم مسلسل لكل نوع من أنواع المستندات لتسهيل متابعة العمليات والرقابة عليها.
- اشتراك أكثر من موظف في إعداد المستند واعتماده ومراجعته.
- إعداد عدد من النسخ بحسب عدد الإدارات التي تحتفظ بالمستندات تبعًا لإجراءات الرقابة الداخلية التي تسير عليها المنشأة.

ت- المجموعة الدفترية: وتتضمن دفاتر اليومية، ودفاتر الأستاذ، التي تستخدم لأغراض التجميع والتبويب لبيانات العمليات التي تزاولها المنشأة. ويتوقف عدد وشكل هذه الدفاتر وطريقة التسجيل بها على الطريقة المحاسبية التي تسمح بتعدد الدفاتر.

ث- التقارير: وتعد الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات، وتشمل التقارير بمعناها الواسع تقارير بالتنبؤات (الموازنة التخطيطية)، تقارير دورية تقدم في مواعيد محددة على السنة، وتقارير خاصة تقدم عند طلبها لغرض معين، تقارير ختامية تقدم في نهاية السنة (القوائم الختامية). ويتم مراعاة وضع تقديرات الموازنة بحسب مراكز المسئولية من الأمور التي تزيد من فاعليتها في عملية الرقابة.

ثانيًا- قواعد الضبط الداخلي:

وهي مجموعة من الترتيبات الخاصة للواجبات بغرض منع، واكتشاف الأخطاء والغش، والتطوير المستمر في أداء العمل، وبعض هذه الترتيبات ذات طبيعة تنظيمية، كما أن بعضها ذات طبيعة محاسبية بالإضافة إلى ترتيبات عامة أخرى، وتشكل هذه الترتيبات في مجموعها ما يمكن أن يطلق عليه قواعد أو أسس الضبط الداخلي وتشمل الآتي: (A. C SmiInternal & Audit man & Sons 1967. (P. 48.

1- الترتيبات الإدارية للضبط الداخلي: وهي مجموعة من الإجراءات للرقابة من خلال تقسيم الواجبات لعل أهمها:

أ- تحديد اختصاصات الإدارات المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى تكامل الجهود المبذولة وعدم تعارضها.

ب- وضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد خطوات أداء كل عملية من العمليات المختلفة التي تزاولها المنشأة، وتختلف هذه الإجراءات من منشأة لأخرى في ضوء التنظيم الإداري للمنشأة وحجمها وعدد العاملين بها.

ت- تغيير الواجبات الموكلة للعاملين من وقت لآخر بما لا يتعارض مع مصلحة العمل.

2- الترتيبات المحاسبية: وهي مجموعة من الإجراءات التي تزيد من فاعلية النظام المحاسبي في الرقابة على العمليات وحماية الأصول، ومن أبرز هذه الإجراءات:

أ- توثيق العمليات وإثباتها.

ب- الضبط الحسابي للدفاتر.

ت- المطابقة بين الأصول والسجلات المرتبطة بها.

3- الترتيبات العامة: وهي مجموعة من الاحتياطيات العامة التي تهدف بصفة أساسية إلى حماية أصول المنشأة، ومن هذه الإجراءات:

أ- التأمين على الأصول.

ب- استخدام وسائل الرقابة الجدية والرقابة المزدوجة.

ت- التفتيش.

ث- نظام لمراقبة البريد.

4- الإشراف الإداري ومتابعة الأداء:

أحد الخصائص الأساسية للنظام الفعال للرقابة الداخلية بمفهومها الواسع توافر قدر كاف من الإشراف الإداري على تنفيذ الواجبات والمسئوليات الموكلة للمستويات الإدارية الدنيا، و يقوم بصفة أساسية على الملاحظة الشخصية بمعرفة رئيس القسم على أداء العاملين بهذا القسم، مع زيادة نطاق المسئولية عند مستوى إداري أعلى يقتضي الأمر وجود وسائل أخرى لتحقيق هذا الاشراف، ومن أبرزها استخدام نظام متكامل لتقارير الأداء، والاعتماد على المراجعة الداخلية.

ثالثًا: مكونات الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية، وهي:

وتشمل مكونات تلك النظم في (عياصرة, ص 353):

1- نظم الرقابة العامة:

أ- نظم الرقابة على الوصول.

ب- نظم الرقابة على كلمة السر.

ت- نظم الرقابة على تطوير وصيانة النظام.

ث- نظم الرقابة على البرمجة.

2- نظم الرقابة على التطبيقات- وتتضمن ما يلي:

أ- ترخيص مسبق للتشغيل والمعالجة.

ب- إجراءات انقطاع واستقلال الفترات المالية.

ج- نظم الرقابة على الملف.

د- نظم الرقابة على الملف الرئيسي.

هـ- التوازن و تحديد الإجماليات الرقابية على البيانات.

و- تأثير النظم الإلكترونية المباشر على نظم الرقابة الداخلية من خلال التأثير على ما يلي:

- قد لا يكون هناك مستندات أصيلة لكل عملية مدخلات.
- قد يتم تلخيص نتائج التشغيل لحد كبير.
- قد لا يتم تصميم النظام الإلكتروني المباشر لتوفير تقارير مطبوعة.

رابعاً-إجراءات الرقابة الداخلية لعناصر نظم المعلومات المحاسبية:

1- مدخلات نظم المعلومات المحاسبية:

يتم توثيق الأحداث الاقتصادية التي تتم داخل المنشأة من خلال الوثائق والمستندات، وتعد هذه الوثائق والمستندات الأساس في عملية التسجيل المحاسبي وتعد أيضًا بمثابة الدليل على حدوث العمليات الاقتصادية، إن المستندات تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للمنظمة ولذلك تعد بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة، كما تشكل هذه المستندات والوثائق المدخل في تصميم عمليات الرقابة الداخلية، وتحديد مسار المراجعة من أجل اكتشاف الأخطاء، ومنع حالات الغش والتلاعب، و تلعب المستندات دورًا مهمًا

في النظم المحاسبية وفي فاعلية دورة العمليات في المنظمة للأسباب التالية(قاسم,2004,ص 173):

أ- تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل المنظمة.

ب- تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المنظمة.

ج- تستخدم بوصفها وسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية.

د- تستخدم باعتبارها أداة لمتابعة سير نظام العمليات في المنظمة والرقابة عليه.

هـ- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى فإعداد الفاتورة يتم بناء على أمر البيع.

و- يعد التوثيق الملائم من بين الأدوات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية.

يجرى تصميم مدخلات نظم المعلومات المحاسبية وفقًا للمعايير المتعلقة بالصفات المحددة لنظم المعلومات، وأهم هذه المعايير (قاسم,2004,ص 176):

أ- الملاءمة

ب- إكمال كل المدخلات المطلوبة التي يجب إدخالها في الملفات.

ج- الصحة.

د- ضمان أمن المعلومات.

هـ- الوقتية.

و- الاقتصادية.

ز- الفعالية.

إجراءات الرقابة على إدخال البيانات:

بعد أن يتم جمع البيانات، فإن إجراءات رقابة الإدخال تكون ضرورية للتأكد من أنه تم إدخالها بشكل صحيح، والاختبارات الشائعة التي تستعمل لتأكيد إدخال البيانات تتضمن(المتولي, ص191):

أ- اختبار الحقل.

ب- اختبار الإشارة.

ج- اختبار الحد.

د- اختبار المدى.

هـ- اختبار الحجم.

و- اختبار الصلاحية.

ز- اختبار المعقولية.

2- المعالجة في نظم المعلومات المحاسبية:

تقوم عمليات المعالجة في نظم المعلومات المحاسبية بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، وتتضمن المعالجة في النظام المحاسبي استخدام اليوميات والسجلات الأخرى من أجل تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام، ويجب عند تصميم عمليات المعالجة تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة، وأهم معايير الجودة ما يلي (قاسم,2004,ص 151):

أ- الملاءمة: هل العملية ضرورية من أجل الحصول على مخرجات جيدة؟

ب- الكمال: هل تقوم عملية المعالجة بإجراء كل ما نحتاج أن تقوم به؟

ج- الصحة: هل يتم إنجاز العملية بأقل معدل ممكن من الأخطاء؟

د- السرية: هل يمكن لأي شخص القيام بالعملية ولو كان غير مفوض بذلك؟

هـ- الوقتية: هل زمن أداء العملية يتوافق مع التوقعات او المعايير الموضوعة؟

و- الاقتصادية: يجب تصميم العملية بحيث تنفذ بأقل تكلفة ممكنة.

ز- العلوية: يجب تخفيض الانحراف عن الخطوات المصممة الى أدنى حد ممكن.

ح- قابلية الاستخدام: هل يمكن فهم العملية وتعلمها بسرعة؟

ط- يجب على مصمم النظام الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تساعده في تصميم نظم معالجة العمليات بشكل فعال، أهمها المبادئ التالية:

- تجنب ازدواجية عمليات المعالجة.

- تجنب العمليات التي لا تضيف قيمة.
- تبسيط عمليات المعالجة.
- تخفيض الزمن اللازم لتنفيذ عملية المعالجة.

إجراءات الرقابة على معالجة البيانات

إن إجراءات الرقابة يجب أن تضمن أن معالجة البيانات من خلال النظام قد تمت بطريقة صحيحة، وأهم إجراءات الرقابة على المعالجة، هي (المتولي, ص 195):

أ- الربط بين البيانات.

ب- عناوين الملفات.

ج- إعادة احتساب مجاميع الدفع.

د- اختبار المجاميع العمودية مع المجاميع الافقية.

هـ- آليات حماية الكتابة.

و- إجراءات معالجة سلامة قواعد البيانات.

ز- إجراءات تحويل البيانات.

3- مخرجات نظم المعلومات المحاسبية:

أ- أهمية التقارير المحاسبية: تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر استخدامًا لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين، وهذه التقارير هي أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجها، لذلك تتعلق فاعلية نظم المعلومات بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدم. وتعد إحدى أهم مقاطع الاتصال بين نظم المعلومات المحاسبية والمستخدمين لهذا النظام، حيث إن نظم المعلومات المحاسبية تقوم على تحويل البيانات إلى معلومات، وعملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين المتعددين والمتنوعين في المنظمة، ومن الأهداف الرئيسة لنظم المعلومات المحاسبية إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المنظمة وخارجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم، وعلى ذلك فإن النظم المحاسبية يجب أن تصمم بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على(قاسم,2004م,ص 125):

- ربط الأهداف الأساس والفرعية في المنظمة بوسائل وأدوات تحقيقها.
- عرض وتحليل نتائج فعاليات وأنشطة وأقسام المنظمة.

بناء على ذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية بمكوناته من سجلات ومستندات وأجهزة تعد وسيلة لإنتاج المعلومات، ويبدأ تصميم النظم المحاسبية بتحديد التقارير التي يجب على النظام أن يقوم بإعدادها، حتى يتمكن المستفيدون من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من أداء مهامهم، إن تصميم المدخلات وعمليات المعالجة يتوقف على التقارير التي يتوقع أن ينتجها النظام، لأن إعداد أي تقرير يتطلب وجود المدخلات الضرورية وأساليب المعالجة الملائمة، التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات، وتنشأ العديد من المشاكل في تشغيل النظم، عندما تكون التقارير التي ينتجها النظام، تقارير غير فعالة حيث يمكن أن تؤدي إلى انهيار النظام بشكل كامل، ومن أهم هذه المشاكل(قاسم,2004م,ص 128):

- تأخير المعلومات.
- زيادة المعلومات.
- الاستخدام الزائد للورق.
- الإفراط في عمليات التوزيع.

ب-أنواع التقارير المحاسبية: بالإضافة إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، يقدم النظام المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير، والتي يمكن تصنيفها وفق عدد من المعايير، والجدول رقم (1) التالي يوضح أنواع التقارير المحاسبية بحسب المعيار المستخدم في تصنيف وتبويب التقارير التي تقدمها النظم المحاسبية(قاسم,2004م,ص 128).

جدول رقم (1) أنواع التقارير

المعيار التصنيف	أنواع التقارير
بحسب الوظائف الإدارية	تقارير تخطيطية - تقارير رقابية - تقارير تشغيلية
بحسب درجة تفصيل التقرير	تقارير موجزة - تقارير تفصيلية
بحسب اتجاه سير التقرير	تقارير عمودية - تقارير أفقية
دورية إعداد التقرير	تقارير فورية - تقارير حسب الطلب- تقارير دورية

ج- إجراءات الرقابة على المخرجات:

إن الفحص الدقيق لمخرجات النظام تزيد السيطرة على إجراءات السلامة، وعليه فإن أهمية إجراءات الرقابة على المخرجات تتضمن(المتولي, ص 199):

- مراجعة المستخدم لمخرجات النظام.
- إجراءات المقارنة (التسويات).
- إجراءات المقارنة (التسويات) الخارجية.

من خلال مناقشة الفصل الثاني للبحث تم التوصل إلى عدد من النتائج، أهمها: -

إن الرقابة الداخلية عبارة عن مجموعة النظم والإجراءات والطرق، التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة، ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية، وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة.

تهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق الآتي: حماية أصول الشركة، التأكد على دقة وإمكانية الاعتماد على السجلات والمعلومات المحاسبية، تعزيز الفاعلية في عمليات الشركة، قياس درجة الالتزام بالإجراءات والسياسات الإدارية.

من الأهداف السابقة يمكن تحديد أربع افتراضات ترشد مصممي ومراجعي نظم الرقابة الداخلية، وهي: مسئولية الإدارة، والتأكيد المعقول، وطرق تشغيل البيانات، والجدوى.

يتكون نظام الرقابة الداخلية من ثلاثة مستويات، هي: الرقابة المانعة، والرقابة الكاشفة، والرقابا التصحيحية. هناك عوامل ساعدت على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية، هي: كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها، تفويض السلطات، حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة، مسؤولية الإدارة على حماية أموال المنشأة، تباين الصفات الشخصية للعاملين، النظرة الاقتصادية، المراجعة.

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة الميدانية

أولًا- هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على تأثير (المدخلات- عمليات التشغيل- المخرجات) لنظم المعلومات المحاسبية، وقياس مدى تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية، وتحليل العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل، وتحقيق الرقابة الداخلية بوصفها متغير تابع.

ثانيًا- مصادر جمع المعلومات:

تعد مصادر المعلومات أداة من أدوات جمع المعلومات، وهي عبارة عن كيانات مادية تتضمن المعلومات المختلفة كالمراجع، والكتب، ملف البيانات، أو الوثائق، والتي تخدم الباحث أو الفرد في الحصول على المعلومات المطلوبة. إذ تمثل منابع معرفية إنسانية تقدم للباحثين أو القراء المعلومات التي يحتاجونها سواء الأساسية أو المتخصصة (النعيمي, 2008م، ص165).

كما عرّفت بأنها: "جميع الأوعية الفكرية التي تضمنها المكتبات، والتي يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات سواء أكانت مراجع أو غير ذلك" (إسميث, 2014م، ص 102)

ثالثًا-إجراءات وخطوات تصميم أداة البحث:

تشمل إجراءات وخطوات تصميم أداة البحث على التخطيط للبحث الميداني، وذلك من خلال تحديد مجتمع، وعينة الدراسة، وخصائصها، ومصادر المعلومات، وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية، وأسلوب إثبات الفرضيات الذي سيتبعه البحث، والذي يتمثل في جمع المعلومات من مجتمع البحث وتبويبها وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج تثبت فرضياتها، وذلك كما يلي:

1- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين، والمختصين، والمراجعين الذين لديهم خبرة في العمل المالي والاداري بمختلف قطاعات وإدارات وزارة المالية اليمنية، والذين يطبقون ويستخدمون نظم المعلومات المحاسبية، البالغ عددهم (1020) موظفًا.

2- **عينة البحث:** لكي تكون عينة البحث ممثله تمثيلًا جيدًا لمجتمع الدراسة فقد حرص الباحث على توزيع أكبر قدر ممكن من الاستبيانات على مجتمع البحث، حيث بلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها على مجتمع البحث (300) استبانة، تم استعادة (267) استبانة بنسبة استرداد 89%، وهي مؤشر موثوقية جيد، كما تم استبعاد عدد (12) استبانة، لعدم صلاحيتها للتحليل.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة: ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، والذي يشير اختصارًا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما تمت الاستعانة ببرنامج الإكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة؛ وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

أ- التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.

ب- الرسومات البيانية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة.

ج- كرنباخ ألفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.

د- والوسط الحسابي (Mean) لإجابات أفراد العينة على العبارات.

هـ- اختبار (ت) لعينة الواحدة (T. Test Sample) لاختبار الفرضيات.

و- معامل الارتباط (بيرسون) لإيجاد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في البحث.

ز- اختبار (F).

ح- الانحدار الخطي البسيط.

ط- الانحدار الخطي المتعدد.

4- وصف الاستبانة: استخدم الباحث استمارة الاستبانة بوصفها وسيلة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وأرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (48) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج، الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات كما يلي: المحور الأول البعد الأول تتضمن (12) عبارة، والمحور الأول البعد الثاني تتضمن (12) عبارة، والمحور الأول البعد الثالث تتضمن (12) عبارة والمحور الثاني تتضمن(12) عبارة.

5- الثبات والصدق الظاهري لأداة: من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم

إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى؛ بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها؛ حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين.

6- الثبات والصدق الإحصائي: لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم أخذ استطلاعية مكونة من (20) فرداً، وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة كرنباخ ألفا، يوضح الجدول رقم (2) نتائج الثبات والصدق (ألفا كرنباخ) والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية.

جدول رقم (2) نتائج الثبات والصدق (ألفا كرنباخ)

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتى
المحور الأول البعد الأول	**12**	**,785**	**0. 886**
المحور الأول البعد الثاني	**12**	**,796**	**0. 892**
المحور الأول البعد الثالث	**12**	**,796**	**0. 892**
المحور الثاني	**12**	**.813**	**0. 902**
الاستبانة كاملة	**36**	**,935**	**0. 967**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي، باستخدام معادلة ألفا كرنباخ للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها؛ عالية جدًا مما يعطى مؤشرًا جيدًا لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

رابعًا- تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1- تحليل عبارات المحاور (المتغيرات)

لقياس متغيرات البحث، تم حساب التوزيع التكراري، و الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والترتيب، لجميع أبعاد و محاور الدراسة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول

البعد الأول: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية:

يهدف هذا البعد لمعرفة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية، ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته، وللمحور بشكل عام, ويوضح جدول رقم (3) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول البعد الأول: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

	العبـــــــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	حقول مناسبة لإدخال البيانات المحاسبية الواردة من مختلف الجهات الحكومية.	0	10	23	178	44	4. 00	. 649	أوافق بشدة
		0. 0%	3. 9%	9. 0%	69. 8%	17. 3%			
2	أحجام حقول تتناسب مع حجم إدخال البيانات المحاسبية.	0	11	37	169	38	3. 92	. 679	أوافق بشدة
		0. 0%	4. 3%	14. 5%	66. 3%	14. 9%			
3	السماح بتحديد سقف محدد لكل عملية إدخال البيانات المحاسبية.	0	6	67	136	46	3. 87	. 723	أوافق
		0. 0%	2. 4%	26. 3%	53. 3%	18. 0%			
4	إدخال البيانات المالية بأرقام متسلسلة.	0	12	32	160	51	3. 98	. 718	أوافق بشدة
		0. 0%	4. 7%	12. 5%	62. 7%	20. 0%			
5	رسائل تنبيهات عند إدخال بيانات مالية غير متطابقة.	2	17	44	134	58	3. 90	. 854	أوافق
		0. 8%	6. 7%	17. 3%	52. 5%	22. 7%			
6	سهولة إجراءات حصر وتسجيل المطالبات المالية الواردة من الجهات المختلفة.	15	56	47	115	22	3. 29	1. 08	أوافق
		5. 9%	22. 0%	18. 4%	45. 1%	8. 6%			
7	سهولة عمليات تصنيف وتبويب المطالبات المالية الواردة من الجهات الحكومية المختلفة.	23	53	71	88	20	3. 11	1. 10	أوافق
		9. 0%	20. 8%	27. 8%	34. 5%	7. 8%			
8	مراعاة اكتمال إدخال البيانات المحاسبية.	2	16	46	122	69	3. 94	. 879	أوافق
		0. 8%	6. 3%	18. 0%	47. 8%	27. 1%			
9	استخدام أكثر من لغة لإدخال البيانات.	9	53	61	97	35	3. 38	1. 07	أوافق
		3. 5%	20. 8%	23. 9%	38. 0%	13. 7%			
10	إدخال بيانات المطالبات بعد فحص المختصين الوثائق المطلوبة.	2	8	40	144	61	4. 00	. 771	أوافق
		0. 8%	3. 1%	15. 7%	56. 5%	23. 9%			
11	إدخال بيانات المطالبات المالية بعد التأكد من توافر رصيد الجهة.	4	7	61	138	45	3. 84	. 801	أوافق
		1. 6%	2. 7%	23. 9%	54. 1%	17. 6%			
12	تصميم شكل المدخلات بما يتوافق مع عمليات التشغيل.	0	13	47	145	50	3. 91	. 761	أوافق
		0. 0%	5. 1%	18. 4%	56. 9%	19. 6%			
	قياس مدخلات نظم المعلومات المحاسبية	57	262	576	1626	539	3. 76	. 456	أوافق
		1. 9%	8. 6%	18. 8%	53. 1%	17. 6%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول (3) أن الوسط الحسابي لعبارات مدخلات نظم المعلومات تتراوح ما بين (3.11, 4)، ويلاحظ أن درجة موافقة عينة البحث توزعت بين مرتفعة ومتوسطة على عبارات المحور، حيث حصلت العبارتين الأولى والعاشرة على المرتبة الأولى، وعلى أعلى متوسط حسابي (4)، وعلى درجة موافقة مرتفعة من وجهة نظر عينة البحث، كما حصلت العبارة الرابعة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3. 98)، ودرجة موافقة مرتفعة، بينما حصلت العبارة الثامنة على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (3. 94)، ودرجة موافقة مرتفعة، بينما حصلت العبارة الثانية على المرتبة الرابعة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (3. 94)، وحصلت العبارة السابعة على المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة، حيث نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه وجود ثلاث عبارات من أصل (12) عبارة خاصة ببعد مدخلات نظم المعلومات المحاسبية، حصلت على درجة موافقة مرتفعة جدًا، وهناك ست عبارات من أصل (12) عبارة حصلت على درجة موافقة مرتفعة بينما كانت درجة موافقة أفراد عينة البحث على ثلاث عبارات متوسطة.

يستنتج الباحث من الجدول (3) أن نتائج المحور الأول البعد الأول (مدخلات نظم المعلومات المحاسبية) حصل على وسط حسابي (3. 76) أي موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين موافقون على ما جاء بعبارات المحور الأول البعد الأول مدخلات نظم المعلومات المحاسبية.

المحور الأول البعد الثاني– عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية:

يهدف هذا البعد إلى معرفة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته، وللمحور بشكل عام، ويوضح جدول رقم (4) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول البعد الثاني– عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية

م	العبـــــــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	معالجة العمليات المحاسبية وفقًا للمبادئ المتعارف عليها.	13	38	69	115	20	3. 36	. 997	أوافق
		5. 1%	14. 9%	27. 1%	45. 1%	7. 8%			
2	السماح باختبار المجاميع العمودية مع المجاميع الأفقية للتأكد من دقة معالجة العمليات المحاسبية بوزارة المالية.		18	40	157	40	3. 86	. 761	أوافق
		0. 0%	7. 1%	15. 7%	61. 6%	15. 7%			
3	السماح بإجراءات سلامة معالجة التحديث المتزامن لقواعد البيانات المحاسبية.	1	19	41	145	49	3. 87	. 820	أوافق
		0. 4%	7. 5%	16. 1%	56. 9%	19. 2%			
4	تبسيط احتساب وتقليل نسب الانحراف بين تقديرات الإنفاق والإيراد.	2	23	53	135	42	3. 75	. 864	أوافق
		0. 8%	9. 0%	20. 8%	52. 9%	16. 5%			
5	السماح بمقارنة إجمالي البيانات المالية المدخلة ومقارنتها مع المدخلات التي تم إدخالها فعلًا.	24	37	80	98	16	3. 18	1. 06	أوافق
		9. 4%	14. 5%	31. 4%	38. 4%	6. 3%			

6	المساهمة بتبسيط إجراءات التصنيف والتبويب لعمليات تشغيل البيانات	0	9	32	164	50	4. 00	. 682	أوافق
		0. 0%	3. 5%	12. 5%	64. 3%	19. 6%			
7	مساعدة المختصين في حصر المبالغ المنصرفة من مخصصات الجهات الحكومية المختلفة.	5	9	25	150	66	4. 03	. 822	أوافق
		2. 0%	3. 5%	9. 8%	58. 8%	25. 9%			
8	مساعدة المختصين بمعالجة القيود المحاسبية للعمليات المحاسبية.	2	12	32	143	66	4. 02	. 805	أوافق
		0. 8%	4. 7%	12. 5%	56. 1%	25. 9%			
9	المساهمة بتقليل الكلفة والجهد والوقت لعمليات تشغيل البيانات المالية.	1	13	41	141	59	3. 96	. 795	أوافق
		0. 4%	5. 1%	16. 1%	55. 3%	23. 1%			
10	توفير الوقت والجهد والتكلفة خلال تقديم المطالبات المالية للجهات الحكومية المختلفة.	4	12	38	127	74	4. 16	2. 65	أوافق
		1. 6%	4. 7%	14. 9%	49. 8%	29. 0%			
11	السماح بعمل التسويات للعمليات المالية التي تتم بشكل دوري.	3	8	32	164	48	3. 96	. 739	أوافق
		1. 2%	3. 1%	12. 5%	64. 3%	18. 8%			
12	مساعدة المختصين بعمليات إبلاغ الجهات الحكومية بالاعتمادات المالية.	2	11	27	161	54	4. 00	. 750	أوافق
		0. 8%	4. 3%	10. 6%	63. 1%	21. 2%			
قياس عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية		57	209	510	1698	584	3. 84	. 561	أوافق
		1. 9%	6. 8%	16. 7%	55. 5%	19. 1%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول (4) أن الوسط الحسابي لعبارات عمليات تشغيل نظم المعلومات تتراوح ما بين (18. 3, 16. 4)، ويلاحظ أن درجة موافقة عينة البحث توزعت بين مرتفعة ومتوسطة على عبارات المحور، حيث حصلت العبارة العاشرة على المرتبة الأولى وعلى أعلى متوسط حسابي (16. 4) وعلى درجة (موافق) من وجهة نظر عينة البحث، كما حصلت العبارة السابعة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (03. 4)، ودرجة موافقة مرتفعة، بينما حصلت العبارة الثامنة على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (03. 4)، ودرجة موافقة مرتفعة، وحصلت العبارتان السادسة والثانية عشر على المرتبة الرابعة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (4)، ودرجة موافقة مرتفعة، بينما حصلت العبارة الخامسة على المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة، بحسب إجابات أفراد عينة البحث، حيث نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه وجود عشر عبارات من أصل (12) عبارة خاصة بمحور قياس عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، حصلت على درجة موافقة مرتفعة، بينما كانت درجة موافقة أفراد عينة البحث على عبارتين متوسطتين.

يستنتج الباحث من الجدول (4) أن نتائج المحور الأول البعد الثاني (عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية) نجد أنه حصل على وسط حسابي (84. 3) أي أوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون ما جاء بعبارات المحور الأول البعد الثاني عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية.

المحور الثالث– مخرجات نظم المعلومات المحاسبية:

يهدف هذا البعد لمعرفة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته وللمحور بشكل عام، ويوضح جدول رقم (17/3/4) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول البعد الأول البعد

م	العبـــــــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	توفر المعلومات الدقيقة والآنية لاتخاذ قرارات التخطيط المناسبة بما يتوافق مع الأولويات الوطنية.	7	18	51	135	44	3. 74	. 916	أوافق بشدة
		2. 7%	7. 1%	20. 0%	52. 9%	17. 3%			
2	المساهمة في تحديد الفائض أو العجز السنوي التراكمي لجميع الجهات بأقل جهد وبأسرع وقت.	5	12	40	156	42	3. 85	. 816	أوافق
		2. 0%	4. 7%	15. 7%	61. 2%	16. 5%			
3	المساهمة بإعداد موازنة التمويل الفعلية لمختلف الجهات الحكومية.	2	16	35	147	55	3. 93	. 820	أوافق
		0. 8%	6. 3%	13. 7%	57. 6%	21. 6%			
4	المساهمة بإعداد بيان موحد بالمركز النقدي السنوي لجميع الجهات.	6	12	35	154	48	3. 89	. 846	أوافق
		2. 4%	4. 7%	13. 7%	60. 4%	18. 8%			
5	توافر العديد من التقارير التحليلية التي يمكن الحصول عليها في أي وقت.	3	19	35	138	60	3. 91	. 879	أوافق
		1. 2%	7. 5%	13. 7%	54. 1%	23. 5%			
6	التقارير الصادرة مناسبة لمختلف المستويات الإدارية.	4	21	32	156	42	3. 83	. 857	أوافق
		1. 6%	8. 2%	12. 5%	61. 2%	16. 5%			
7	تعتبر التقارير المحاسبية كافية وشاملة.	8	30	54	127	36	3. 60	. 974	أوافق
		3. 1%	11. 8%	21. 2%	49. 8%	14. 1%			
8	تعتبر التقارير المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار.	5	18	67	112	53	3. 75	. 932	أوافق
		2. 0%	7. 1%	26. 3%	43. 9%	20. 8%			
9	تعرض التقارير المحاسبية معلومات مفيدة للمستخدم النهائي.	5	14	61	131	44	3. 76	. 869	أوافق
		2. 0%	5. 5%	23. 9%	51. 4%	17. 3%			
10	إنتاج تقارير خاصة بحسب الطلب تتلاءم مع القرارات المالية المطلوب تنفيذها.	12	57	76	75	35	3. 25	1. 09	أوافق
		4. 7%	22. 4%	29. 8%	29. 4%	13. 7%			
11	المساهمة بإصدار قوائم وتقارير مالية منتظمة وموحدة.	1	12	59	113	70	3. 94	. 853	أوافق
		0. 4%	4. 7%	23. 1%	44. 3%	27. 5%			
12	المساهمة بتوفير معلومات دقيقة.	23	60	59	91	22	3. 11	1. 14	أوافق
		9. 0%	23. 5%	23. 1%	35. 7%	8. 6%			
	قياس مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	81	289	604	1535	549	3. 71	. 608	أوافق
		31. 8%	113. 3%	236. 9%	602. 0%	215. 3%			

الثالث مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول (5) الوسط الحسابي لعبارات مخرجات نظم المعلومات تتراوح ما بين (11. 3– 94. 3)، ويلاحظ أن درجة موافقة عينة البحث توزعت بين مرتفعة جدًا ومرتفعة ومتوسطة على عبارات المحور، حيث حصلت العبارة الحادية عشر على المرتبة الأولى، وعلى أعلى متوسط حسابي (94. 3)، وعلى درجة موافقة مرتفعة من وجهة نظر عينة البحث، ويعزو الباحث ذلك إلى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية بإصدار قوائم وتقارير مالية منتظمة وموحدة حسب ما لمسه أفراد عينة البحث، كما حصلت العبارة الثالثة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (93. 3)، ودرجة موافقة مرتفعة، حيث يساهم نظام المعلومات المحاسبي بإعداد موازنة التمويل الفعلية لمختلف الجهات الحكومية، بينما حصلت العبارة الخامسة على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (91. 3)، ودرجة موافقة مرتفعة، وحصلت العبارة الرابعة على المرتبة الرابعة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (89. 3)، ودرجة موافقة مرتفعة، بينما حصلت العبارة الأخيرة (المساهمة بتوفير معلومات دقيقة) على المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة.

بحسب إجابات أفراد عينة البحث، حيث نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه وجود عبارة واحدة من أصل(12) عبارة خاصة ببعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، حصلت على درجة موافقة مرتفعة جدًا، بينما كانت درجة موافقة أفراد عينة البحث على تسع عبارات بدرجة مرتفعة وعبارتين متوسطتين.

يستنتج الباحث من الجدول (5) أن نتائج المحور الأول البعد الثالث (مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) أنه حصل على وسط حسابي (71. 3) أي موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي أي أن غالبية المبحوثين موافقون على ماجاء بعبارات البعد الثالث مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

المحور الثاني– تحقيق الرقابة الداخلية:

يهدف هذا المحور إلى معرفة تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية، ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور، وللمحور بشكل عام، ويوضح جدول رقم (6) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة تحقيق الرقابة الداخلية.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثاني تحقيق الرقابة الداخلية.

	العبـــــــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	إجراءات فعالة على النفقات العامة.	3	19	67	128	38	3. 70	. 854	أوافق
		1. 2%	7. 5%	26. 3%	50. 2%	14. 9%			
2	إجراءات فعالة على الإيرادات العامة	4	24	51	138	38	3. 71	. 888	أوافق
		1. 6%	9. 4%	20. 0%	54. 1%	14. 9%			
3	توجد صلاحيات لجميع المستويات تمنع تداخل الاختصاص.	4	24	56	115	56	3. 76	. 951	أوافق
		1. 6%	9. 4%	22. 0%	45. 1%	22. 0%			
4	تتميز بأنها وقائية تكشف الانحرافات والتجاوزات قبل حدوثها	4	26	68	115	42	3. 65	. 927	أوافق
		1. 6%	10. 2%	26. 7%	45. 1%	16. 5%			
5	تطويرها وفقًا لتكنولوجيا المعلومات الحديثة.	6	20	60	123	46	3. 72	. 930	أوافق
		2. 4%	7. 8%	23. 5%	48. 2%	18. 0%			

	العبـــــــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
6	تطويرها بما يتواكب مع العمليات المالية وتنمية الموارد المالية.	6	23	73	111	42	3. 63	. 942	أوافق
		2. 4%	9. 0%	28. 6%	43. 5%	16. 5%			
7	المساهمة في تقليل فرص الغش والتلاعب.	2	20	78	117	38	3. 66	. 853	أوافق
		0. 8%	7. 8%	30. 6%	45. 9%	14. 9%			
8	المساهمة في الحد من التبذير والاختلاس.	4	24	69	98	60	3. 73	. 977	أوافق
		1. 6%	9. 4%	27. 1%	38. 4%	23. 5%			
9	المساهمة في التقليل من الانحرافات	16	69	67	81	22	3. 09	1. 086	أوافق
		6. 3%	27. 1%	26. 3%	31. 8%	8. 6%			
10	تطوير أنشطتها بشكل يتماشى مع نظم المعلومات المحاسبية بما يلبي الاحتياجات اللازمة.	25	65	59	86	20	3. 04	1. 14	أوافق
		9. 8%	25. 5%	23. 1%	33. 7%	7. 8%			
11	تتوفر بنية تحتية مناسبة لتطبيق إجراءاتها.	2	32	97	87	37	3. 49	. 917	أوافق
		0. 8%	12. 5%	38. 0%	34. 1%	14. 5%			
12	تسمح الإدارة العليا للموظفين المختصين من تقديم المعلومات في الوقت المناسب.	6	25	58	106	60	3. 74	1. 00	أوافق
		2. 4%	9. 8%	22. 7%	41. 6%	23. 5%			
	قياس تحقيق الرقابة الداخلية	2. 7%	12. 1%	26. 2%	42. 6%	16. 3%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول (6) أن الوسط الحسابي لعبارات تحقيق الرقابة الداخلية تتراوح ما بين (3. 04، 4)، ويلاحظ أن درجة موافقة عينة البحث توزعت بين مرتفعة ومتوسطة على عبارات المحور، حيث حصلت العبارة الثالثة على المرتبة الأولى وعلى أعلى متوسط حسابي (3. 76) وعلى درجة موافقة مرتفعة من وجهة نظر عينة البحث، كما حصلت العبارة الأخيرة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3. 74)، ودرجة موافقة مرتفعة، بينما حصلت العبارة الثامنة على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (3. 73)، ودرجة موافقة مرتفعة، بينما حصلت العبارة الخامسة على المرتبة الرابعة بدرجة موافقة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (3. 72)، وحصلت العبارة العاشرة على المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (3. 04).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه وجود تسع عبارات من أصل(12) عبارة خاصة بمحور تحقيق الرقابة الداخلية، حصلت على درجة موافقة مرتفعة، بينما كانت درجة موافقة أفراد عينة البحث على ثلاث عبارات بدرجة متوسطة.

يستنتج الباحث من الجدول(6) أن نتائج المحور الثاني (تحقيق الرقابة الداخلية) أنه حصل على وسط حسابي (3. 58) أي موافقون حسب مقياس ليكارت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين موافقون على ما جاء بعبارات المحور الثاني تحقيق الرقابة الداخلية.

2- اختبار الفرضيات:

تحليل الانحدار البسيط والمتعدد: يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين، وفي كثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين هي علاقة اعتماد (انحدار)، ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات متغير مستقل، وهو المتسبب في تغير المتغير التابع والآخر متغير تابع، وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخط المستقيم.

1- الفرضية الرئيسة : (تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية).

يوضح الجدول رقم (7) تحليل الانحدار الخطي البسيط بين نظم المعلومات المحاسبية و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير نظم المعلومات المحاسبية، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	. 459	1. 903	. 058	غير معنوية
$\hat{B}_1$	. 041	. 500	. 618	غير معنوية
B_2	. 121	1. 668	. 097	غير معنوية
B_3	. 673	9. 631	. 000	معنوية
معامل الارتباط (R)	. 731a			
معامل التحديد (R^2)	. 534			
أختبار (F)	96. 035			النموذج معنوي
$\hat{y} = (. 459) + . 041X_1 + . 121X_2 + . 731X_3$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول رقم (7)

أ- وجود ارتباط طردي قوي بين أبعاد متغير نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها متغيرات مستقلة و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بوصفها متغيراً تابعاً، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت(.731)

ب- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.534)، وهذه القيمة تدل على أن نظم المعلومات المحاسبية بوصفها متغيرات مستقلة يساهم بـ (53%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية (المتغير التابع).

ج- بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد معنوي؛ حيث بلغت قيمة اختبار (F) (96 .035)، وهي دالة عن مستوى دلالة (.000).

د- نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (0. 459)، وهي قيمة تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية عندما تكون نظم المعلومات المحاسبية مساوية للصفر (انعدام نظم المعلومات المحاسبية).

هـ- في حين نجد قيمة معلمة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية تساوي (. 041)، وقيمتها المصاحبة تساوي (. 618)، وهي أقل من القيمة العرفية (.05)، وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين مدخلات نظم المعلومات المحاسبية، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

و- في حين نجد قيمة معلمة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية تساوي(.121)، وقيمتها

المصاحبة تساوي (.097)، وهي أكبر من القيمة العرفية (.05)، وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، وتحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية في النموذج المتعدد للانحدار.

ز- في حين نجد قيمة معلمة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تساوي (.673)، قيمتها المصاحبة تساوي (000)، وهي أقل من القيمة العرفية (,05)، وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائيًا بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وتحقيق الرقابة الداخلية بالمالية. مما سبق يستنتج الباحث أن الفرضية الرئيسة والتي نصت على: "تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية" قد تحققت.

الفرضية الفرعية الأولى: (تساهم مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية).

يوضح الجدول رقم (26/3/4) تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مدخلات نظم المعلومات المحاسبية وتحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين مدخلات نظم المعلومات المحاسبية، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	. 959	3. 262	. 001	معنوية
$\hat{B}_1$	. 696	8. 978	. 000	معنوية
معامل الارتباط (R)	. 492a			
معامل التحديد (R^2)	. 242			
اختبار (F)	80. 604	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ = (0. 959) +. 696X				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول رقم (8)

i. وجود ارتباط طردي بين مدخلات نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها متغيرًا مستقلًا، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (.492).

ii. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.242)، هذه القيمة تدل على أن مدخلات نظم المعلومات المحاسبية بوصفه متغيرًا مستقلًا يساهم بـ (24%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية (المتغير التابع).

iii. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، حيث بلغت قيمة اختبار F (80. 60)، وهي دالة عند مستوى دلالة (.000)

iv. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (0. 959)، وهي قيمة قياس تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية عندما تكون مدخلات نظم المعلومات المحاسبية مساوية للصفر (انعدام مدخلات نظم المعلومات المحاسبية).

v. في حين نجد قيمة معلمة قياس مدخلات نظم المعلومات المحاسبية تساوي (.696)، وقيمتها المصاحبة تساوي (.000)، وهي أقل من القيمة العرفية (.05)، وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائيًا بين قياس مدخلات نظم المعلومات المحاسبية، و قياس تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن الفرضية الفرعية الأولى، والتي نصت على: " تساهم مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية" قد تحققت.

أ- الفرضية الفرعية الثانية: (تساهم عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية).

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتماليةSig))	التفسير
$\hat{B}_0$	1. 053	4. 555	. 000	معنوية
$\hat{B}_1$	. 657	11. 040	. 000	معنوية
معامل الارتباط (R)	. 570a			
معامل التحديد (R^2)	. 325			
اختبار (F)	121. 878	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.053) + .657X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول رقم (9)

i. وجود ارتباط طردي بين عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية باعتباره متغيرًا مستقلًا، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية باعتباره متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (.570).

ii. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.325)، هذه القيمة تدل على أن عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية باعتباره متغيرًا مستقلًا يساهم بـ (33%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية (المتغير التابع).

iii. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، حيث بلغت قيمة اختبار (F) (121 .878) وهي دالة عن مستوى دلالة (.000).

iv. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (1 .053)، وهي قيمة تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية، عندما تكون عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية مساوية للصفر (انعدام عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية).

v. في حين نجد قيمة معلمة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية تساوي (.657) وقيمتها المصاحبة تساوي (.000) وهي أقل من القيمة العرفية (.05)، وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائيًا بين عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على: "تساهم عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية" قد تحققت.

ج- الفرضية الفرعية الثالثة:(تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية).

يوضح الجدول رقم (9) تحليل الانحدار الخطي البسيط بين عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

يوضح الجدول رقم (10) تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وتحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	. 713	4. 128	. 000	معنوية
$\hat{B}_1$	. 771	16. 808	. 000	معنوية
معامل الارتباط (R)	. 726a			
معامل التحديد (R^2)	. 528			
اختبار (F)	282. 493	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (0.713) + .771X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول رقم (10)

i. وجود ارتباط طردي بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية باعتباره متغيرًا مستقلًا، و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية باعتباره متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (.726).

ii. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.528)، هذه القيمة تدل على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية باعتباره متغيرًا مستقلًا يساهم بـ (53%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية (المتغير التابع).

iii. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، حيث بلغت قيمة اختبار (F) (282. 493) وهي دالة عن مستوى دلالة (.000).

iv. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (.713)، وهي قيمة قياس تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية عندما تكون مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مساوية للصفر (انعدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية).

v. في حين نجد قيمة معلمة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تساوي(.771)، وقيمتها المصاحبة تساوي (.000)، وهي أقل من القيمة العرفية (.05)، وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائيًا بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية،و تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن الفرضية الفرعية الثالثة، والتي نصت على: " تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية" قد تحققت

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

يستعرض الباحث في الجدول رقم (11) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

جدول (11)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	النتيجة
الرئيسية	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.	تحققت
الفرعية الأولى	تساهم مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.	تحققت
الفرعية الثانية	تساهم عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.	تحققت
الفرعية الثالثة	تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.	تحققت

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

من خلال الجدول السابق يتضح أنه تم قبول (إثبات) جميع فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

1. أوضحت نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية بأن النسبة العالية للمتخصصين في المحاسبة من مجتمع الدراسة، وهذا يعكس مقدرة أفراد عينة البحث على فهم العبارات الواردة في استمارة الاستبانة، وبالتالي الإجابة عليها إجابة علمية مهنية مما يخدم أهداف الدراسة.
2. أوضحت نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية أن غالبية أفراد عينة البحث يتمتعون بخبرات تتسم بالموضوعية والنضج، ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة، وكذلك ستكون آراؤهم سليمة لأغراض البحث.
3. بينت النتائج أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (53%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.
4. أظهرت النتائج أن مدخلات نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (24%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.
5. تشير النتائج إلى أن عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (33%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.
6. أظهرت نتائج التقدير أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (53%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

ثانيًا: التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه البحث من استنتاجات، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات، والتي يأمل أن تسهم في تحقيق الرقابة الداخلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية:

1- على الإدارة العليا بشكل عام، ومنسق مشروع وحوسبة وزارة المالية، إعادة النظر في مدخلات وعمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية؛ لكي تساهم في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

2- على الإدارة العامة للرقابة والتفتيش بوزارة المالية استكمال إجراءات الربط الشبكي لنظم المعلومات المحاسبية؛ لكي تساهم في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

3- على الإدارة العليا بوزارة المالية التنسيق بين الإدارة العامة للرقابة والتفتيش وبقية الإدارات

ذات العلاقة بوزارة المالية؛ بهدف فاعلية نظام الرقابة الداخلية بوزارة المالية.

4- على الإدارة العليا في مشروع التحديث والحوسبة بوزارة المالية استكمال البرامج الخاصة بتحقيق الرقابة الداخلية، واستكمال الربط الشبكي، وتوفير البرامج والأجهزة اللازمة لذلك.

5- على الإدارة العليا في مشروع التحديث والحوسبة بوزارة المالية إقامة الدورات، و تدريب الموظفين على استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

6- العمل على رفع مستوى الوعي بأهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية؛ لكي تساهم في تحقيق رقابة مالية فعالة في القطاع الحكومي بالجمهورية اليمنية.

7- تخصيص قطاع بوزارة المالية يشمل نظم المعلومات المحاسبية والمالية والرقابية المستخدمة بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

8- حث وتشجيع مؤسسات البحث العلمي، والهيئات والمنظمات المهنية على عقد لقاءات، وورش عمل وندوات علمية لتطوير نظم المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1- الكتب

- عياصرة، أحمد يحيى.(2017م). تدقيق الحسابات على الحاسوب. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- حسين, أحمد حسين.(2003- 2004م). نظم المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حسين, أحمد حسين.(2014م). نظم المعلومات المحاسبية- الإطار الفكري والنظم التطبيقية. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- بول. ج. ستينبارت و مارشال رومني, ترجمه د. الحسني, قاسم .(2009م). نظم المعلومات المحاسبية. الرياض: دار المريخ للنشر.
- النعيمي، جلال محمد.(2008م). البحث العلمي في إدارة الأعمال باستخدام تقنيات الحاسوب. الشارقة: مكتبه الجامعة.
- حنان, رضوان حلوة.(2002م). النموذج المحاسبي المعصر. عمان- الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الذيبة, زياد عبد الحليم , وآخرون. نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- كامل , سمير، و شحاته سيد شحاتة، وراشد, محمد إبراهيم .(2014م). نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات- مدخل تحليل وتصميم النظم. القاهرة: دار العلوم الأكاديمية للنشر والتوزيع.
- سيد الهواري. (1973م). الإدارة – الأصول والأسس العلمية. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- السيد, سيد عطا الله.(2009م). نظم المعلومات المحاسبية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- حسين, صلاح الدين حسن .(1998). نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء المالي في المصارف والمؤسسات المالية.بيروت: دار الوسام للطباعة والنشر.
- قاسم, عبد الرزاق محمد.(2004م). تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية.عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- متولي, عصام الدين محمد.(2015م). نظم المعلومات المحاسبية. صنعاء: مركز الكتاب الجامعي.
- حجر, عبدالملك إسماعيل.(2000م). نظم المعلومات المحاسبية. سورية: دار الفكر دمشق.
- الصباح, عبد الرحمن.(1997). مبادئ الرقابة الإدارية– المعايير والتقييم والتصحيح. دار زهران للنشر والتوزيع.
- الحسبان, عطا الله أحمد.(2013م). نظم المعلومات المحاسبية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- رملي, فياض حمزة.(2011م). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة– مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة.
- إبراهيم, قاسم محمد ود. يحيى زايد.(2003م). نظم المعلومات المحاسبية. الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.
- الدهراوي, كمال الدين مصطفى, ومحمد سمير.(2007م). نظم المعلومات المحاسبية.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الدهراوي, كمال الدين مصطفى.(2002م). نظم المعلومات المحاسبية.الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.
- الدهراوي, كمال الدين مصطفى .(2007م). نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الدهراوي, كمال الدين مصطفى, ود. محمد, سمير.(2000م). نظم المعلومات المحاسبية.الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- سلامة, مصطفى صالح.(2010). مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية.(ط1).عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- راضي, محمد سامي.(2017م).المفهوم الحديث في المراجعة الداخلية.الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.
- الهواري, محمد نصر، د. محمد, توفيق.أصول المراجعة والرقابة الداخلية. التأصيل العلمي والممارسة العملية، بدون الناشر وسنة النشر.
- بشاري, محمد شوقي. د. يوسف, أحمد محمود، د. حجازي, خالد عبد العزيز. نظم المعلومات المحاسبية.
- مالكوم سميث، ترجمة: فلاح شاهد وآخرون.(2014م). طرق البحث في المحاسبة. الرياض: دار المريخ.
- نجيب الجندي، الأصول العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،(مكتبة جامعة طنطا،١٩٨١).

2- المجلات والدوريات:

- العايب, عبد الرحمن.(أكتوبر، 2010). نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية. ملتقى وطني، (العدد11), ص 12.
- دهمش, نعيم.(2000م). تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية. الأردن: مجلة الدراسات,(المجلد الثاني عشر، العدد الخامس).
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني – الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج. مراجعة ومراقبة داخلية.(العدد 247). بدون ناشر ولا سنة النشر.
- أم كلثوم هواري و غوالي بشير و بوغلاق مبارك.(2016م). أثر نظام المعلومات

المحاسبي على فاعلية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية– دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولايات غرداية والأغواط وورقلة.الجزائر: مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (العدد 10).

3- الرسائل الجامعية

- الأمين, حسام. (2010م). ملاءمة بيئة الرقابة الداخلية في ظل التجارة الإلكترونية. رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- محمد, بدر الدين. (2012م). تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية، دراسة ميدانية على المصارف. رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- موسى, زكريا. (2017م). أثر حكومة الشركات على نظام الرقابة الداخلية وتقويم الأداء المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية .رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية: كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- اليأس, علي.(2017م). مدى استجابة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية مع إطار COSO – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
- قراقيش، جهاد بدر. (2004م). دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- أبوكميل, سعد .(2011م). تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونيًا. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.
- كلا, سعيد يوسف.(2004م) . واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي– دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة, الجامعة الإسلامية: كلية التجارة والاقتصاد، غزة.
- عمار, طارق ماهر.(2015). الرقابة الداخلية وأثرها في تعزيز الشفافية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي– قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة.
- الشبيل, عون.(2016م).أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وحدات الرقابة الداخلية بالجامعات الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة الزعيم الأزهري: كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- المدهون, رغدة إبراهيم .(2014).العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: قسم المحاسبة والتمويل، غزة.
- دارس, فاطمة, (2018م).أثر نظام الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية: كلية الدراسات العليا, الخرطوم.
- الداب, منذر يحيى .(2009م). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات

المالية في قطاع الخدمات بغزة. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الإسلامية, غزة.

- بدوي, عبد السلام الرقابة على المؤسسات العامة. دراسة تحليلية لوسائل تحقيق الرقابة على القطاع العام ووحداته الإنتاجية , مكتبة الأنجلو المصرية.

4- أخرى

- الاتحاد الدولي للمحاسبين, ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين(2013). دليل الممارسات الجيدة- تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت.
- موقع وزارة المالية اليمنية على شبكة الإنترنت http: "www. yemen. gov. ye/portal/finance
- المادة (59) من القانون المالي اليمني رقم 8 لسنة 1990 المعدل بالقانون رقم 50 لسنة1999.
- المادة (2) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (217) لسنة 1999 بشأن إنشاء الإدارة العامة للرقابة والتفتيش في وحدات الجهاز الإداري للدولة.
- وزارة المالية، (2010). مجلد نظام المعلومات المالي والمحاسبي(تنفيذ الموازنة العامة للدولة)، النسخة رقم (1)، مطابع التوجيه المعنوي, صنعاء.
- وزارة المالية. (2010). "وثيقة التقييم المسبق لمشروع تحديث المالية العامة من قبل البنك الدولي".

5- المراجع الأجنبية:

(1) A. C SmiInternal Control & Audit " Sir Isaac Pit man & Sons Ltd. Second Ed. 1967.

([2]) Certo Samuel C.، Modern Management: quality، ethic، and the global environment، 1989، pp527- 528.

([3]) Loudon، K & Loudon، Management Information Systems 11th Edition. (New York، prentice Hall، Int، 2008). p13.